

قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية المتحدة
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون
الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه :

الباب الاول

في تنظيم السلك الدبلوماسي والقنصلي وترتيب درجات اعضائه

مادة - ١ -

تعتبر وظائف السلك من دبلوماسية وقنصلية
في ديوان الوزارة والبعثات الخارجية وحدة واحدة
في تطبيق هذا القانون ويطلق عليها اسم « السلك
الدبلوماسي والقنصلي » .

مادة - ٢ -

تنشأ بعثات التمثيل الدبلوماسي وتلغى بقرار
من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية
وتكون دائرة اختصاص اعضائها هي اقليم الدولة
او الدول المعتمدين لديها وتشمل هذه البعثات :

- ١ - السفارات .
- ٢ - المفوضيات .
- ٣ - وفد ليبيا الدائم لدى الامم المتحدة .

كما تنشأ بعثات التمثيل القنصلي وتلغى بقرار
من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية
وتحدد دائرة اختصاص كل قنصلية بقرار من وزير
الخارجية .

مادة - ٣ -

يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير
الخارجية اسناد رعاية كل او بعض المصالح الليبية
في بلد او اكثر الى بعثة سياسية او قنصلية تابعة لبلد
صديق .

كما يجوز بمرسوم تعيين قناصل ونواب قناصل
فخريين في البلاد التي يكون لليبيا فيها مصالح



تبرر هذا التعيين وليس لها بمئات تمثيل قنصلية .
وتكون لهم نفس اختصاصات بمئات التمثيل
القنصلي بمقتضى هذا القانون مع مراعاة العرف
الدولي دون ان يتقاضوا مرتبات من الدولة .
ويجوز ان تعين لهم مكافآت على الوجه وبالشروط
التي تصدر بها لائحة من مجلس الوزراء .
ولا يخضع تعيين القناصل الفخريين ونواب
القناصل الفخريين للشروط الواردة في الباب
الثاني من هذا القانون .

مادة - ٤ -

ترتب درجات السلك على الوجه الاتي :

- ١ - سفير فوق العادة ومفوض .
- ٢ - مندوب فوق العادة ووزير مفوض .
- ٣ - مستشار .
- ٤ - سكرتير اول .
- ٥ - سكرتير ثان .
- ٦ - سكرتير ثالث .
- ٧ - ملحق .

مادة - ٥ -

تسند اعمال التمثيل القنصلي الى اعضاء
السلك على الوجه الاتي :

- ١ - قنصل عام يكون في درجة مستشار أو
سكرتير أول .
- ٢ - قنصل يكون في درجة سكرتير اول او
سكرتير ثان .
- ٣ - نائب قنصل يكون في درجة سكرتير
ثان او سكرتير ثالث .

الباب الثاني

احكام خاصة باعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي

الفصل الاول

في التعيين

مادة - ٦ -

يشترط فبين يعين في احدى وظائف السلك
الدبلوماسي والقنصلي :

- ١ - ان يكون ليبي الجنسية مع مراعاة
حكم المادة ١١ من قانون الجنسية الليبية رقم
١٧ لسنة ١٩٥٤ .

ب - الا يكون متزوجا بغير لبيبة وذلك بالشروط والايضاع التي تحددها لائحة تصدر من مجلس الوزراء .

ج - ان يكون حاصلًا على شهادة جامعية في الحقوق او العلوم السياسية او الاقتصاد او الإدارة او التجارة او الآداب او اية شهادة جامعية اخرى يقرها وزير الخارجية بالتشاور مع وزير المعارف . ويعنى من هذا الشرط من يعين راسا في وظيفة سفير او وزير مفوض .

د - ان تتوفر فيه شروط التعيين الاخرى الواردة في قانون الخدمة المدنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، بالتسدر الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

مادة - ٧ -

يشترط للتعيين في درجة ملحق النجاح في امتحان التعيين لتلك الدرجة وذلك فضلا عن الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . ويحدد تاريخ الامتحان ومكانه وشروطه ومواده ونسبته النجاح فيه كما يعين اعضاء اللجنة التي تجر به بقرار من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسمية ولا يسمح بدخول الامتحان لمن رسب فيه مرتين متتاليتين .

ويرتب الناجحون في الامتحان في قائمة حسب درجة الاسبقية فيه واذا تساوى اثنان او اكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخرج فالاكبر سنا . ويجرى التعيين في الوظائف الشاغرة بحسب الترتيب الوارد في القائمة ، وتبقى صالحة لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان لتعيين المقدمين فيها الذين تتوافر فيهم - وقت التعيين - الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . ويجوز لوزير الخارجية ان يمد صلاحية القائمة لمدة اقصاها سنتين اخرين .

مادة - ٨ -

يكون تعيين الملحق لمدة سنة ، يمنح بعدها درجة سكرتير ثالث اذا ثبتت صلاحيته للعمل وتعتبر اقدميته في هذه الحالة في درجة سكرتير ثالث من تاريخ تعيينه ملحقا .

مادة - ٩ -

يكون التعيين في وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون .

ويجوز ان يعين راسا في درجة سفير او وزير مفوض من تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة بشرط الا يتجاوز عدد المعينين بهذه الطريقة نصف الوظائف الموجودة من هاتين الدرجتين .

مادة - ١٠ -

يعين السفراء والوزراء المفوضون ويعزلون
بمرسوم اما باقى اعضاء السلك الدبلوماسى
والقنصلى فيعينون ويعزلون بقرار من مجلس
الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية عدا
الملحقين فيكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير
الخارجية .

مادة - ١١ -

يؤدي اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى
قبل استلامهم مهام وظائفهم اليمين الاتية :
« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا
للوطن وللملك ولدستور ليبيا وقوانينها وان اؤدي
اعمال وظيفتي بالذمة والشرف وان احافظ على
اسرارها » .

ويحلف السفراء والوزراء المفوضون اليمين امام
الملك بحضور وزير الخارجية ويحلف باقى اعضاء
السلك امام وزير الخارجية .
وفي حالة تعذر اداء اليمين امام الملك او وزير
الخارجية تؤدي اليمين كتابة بصفة مؤقتة ويبعث
بها الى وزير الخارجية .

مادة - ١٢ -

تنشأ لجنة دائمة بوزارة الخارجية تسمى
« لجنة شؤون اعضاء السلك الدبلوماسى
والقنصلى » وتشكل من :
رئيسا .

١ - الوكيل الدائم لوزارة الخارجية .

اعضاء

٢ - وكيل وزارة المالية او من ينوب عنه .

٣ - رئيس ادارة التشريع والقضايا او من
ينوب عنه .

٤ - المدير العام لادارة الخدمة المدنية
بالحكومة الاتحادية او من ينوب عنه .

٥ - احد مديري الادارات بوزارة الخارجية
يعينه الوزير .

وتجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس كلما دعت
الحاجة الى ذلك ولا يكون اجتماعها صحيحا الا
اذا حضره ثلاثة من اعضائها على الاقل بما فيهم
الرئيس .

وترفع اللجنة قراراتها الى وزير الخارجية
لاعتقادها فاذا لم يعتمدها ولم يبين اعتراضه
عليها بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ رفعها اليه اعتبرت معتمدة وتنفذ ، اما
اذا اعترض عليها وجب دعوة اللجنة لتعيد النظر
في قراراتها على ضوء اسباب الاعتراض . ويجب
ان يصدر قرار اللجنة في هذا الشأن خلال شهر
من تاريخ ابلاغها باعترض الوزير ، وترفع
اللجنة قرارها الوزير ليتخذ في شأنه ما يراه

ماذا انقضى الاجل دون ان ترفع اللجنة رايها
للوزير اعتبر رايه نهائيا .

الفصل الثاني

في الاقدمية والترقية

مادة - ١٣ -

تعين اقدمية الملحقين في القرار الصادر بتعيينهم
وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها
في المادة ٧ . اما باقى اعضاء السلك الدبلوماسي
والقنصلي فيكون تحديد اقدميتهم وفقا للمرسم
او قرار مجلس الوزراء الصادر بتعيينهم او
ترقيتهم . واذا عين عضوان او اكثر في وقت واحد
وفي نفس الدرجة او رتوا اليها حسب اقدميتهم
وفقا لترتيب اسمائهم في القرار او المرسم .

مادة - ١٤ -

يقدم رؤساء البعثات ومديرو الادارات بالوزارة
في شهر يناير من كل عام تقارير عن اعضاء السلك
الذين يعملون معهم ثم تعرض هذه التقارير على
وكيل الوزارة لابداء ملاحظاته فاذا اثرت الملاحظات
على تقدير درجة الكفاءة عرض الامر على اللجنة
المنصوص عليها في المادة ١٢ لتقدير الدرجة التي
يستحقها العضو .

وتكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب
الاوضاع التي يقررها وزير الخارجية وتحفظ
في ملفات سرية . ويقوم وكيل وزارة الخارجية
بإبلاغ خلاصة التقرير لكل عضو انتهى التقرير
المقدم عنه الى انه ضعيف او متوسط . وللعضو
ان يعترض على هذا التقرير امام اللجنة المنصوص
عليها في المادة ١٢ وذلك خلال شهر من ابلاغه
بالتقرير وتقوم اللجنة بفحص الاعتراض وتقدير
كفاية العضو ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن
نهائيا بعد موافقة الوزير ويخضع لنظام التقارير
السنية اعضاء السلك لغاية من يشغل سكرتير
اول .

مادة - ١٥ -

يحال عضو السلك الذي يقدم عنه تقريران
متتاليان بدرجة ضعيف الى الهيئة التي يشكل
منها مجلس التأديب لفحص حالته فاذا تبين لها
انه قادر على تحسين حالته وجهت اليه
تنبيهات بذلك والا اوست بنقله الى وظيفة اخرى
يستطيع الاضطلاع باعبائها .

ويجب على الهيئة المذكورة ان تسمع اقوال
العضو فاذا تعذر ذلك وجب تكيته من ابداء وجهة
نظيره كتابة .

مادة - ١٦ -

تكون الترقيمات حتى درجة سكرتير اول على اساس الاقدمية مع الجدارة ، ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية بشرط ان يكون من وقع عليه الاختيار قد امضى مدة عامين على الاقل في الدرجة التي قبلها .
وتكون الترقية الى درجة مستشار بالاختيار للكفاية بشرط ان يكون من وقع عليه الاختيار قد امضى على الاقل مدة عامين في وظيفة سكرتير اول .

الفصل الثالث

في النقل والاجازات

مادة - ١٧ -

ينقل الى ديوان الوزارة اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي عدا السفراء والوزراء المفوضين متى امضوا في الخارج اربع سنوات متتالية على الاكثر ، على انه يجوز مد هذه الفترة لمدة اقصاها سنتين بقرار مسبق من وزير الخارجية ، ولا يجوز نقل هؤلاء الاعضاء الى الخارج مرة اخرى الا بعد مضي مدة لا تقل عن سنتين .
ومنع عدم الاخلال باحكام الفقرة السابقة لا يجوز نقل اعضاء السلك من مقر وظائفهم في الخارج قبل مضي سنتين ما لم يقض صالح العمل بغير ذلك .

مادة - ١٨ -

تسري في شأن اجازات اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي اللوائح الصادرة طبقا لقانون الخدمة المدنية في شأن اجازات الموظفين على ان تضاف الى الاجازة السنوية بالنسبة للمعينين في الخارج مدة السفر من مقر العمل الى ليبيا اذا زادت ذهابا وايابا على خمسة عشر يوما باقصر طريق غير الطريق الجوي .
ولجلس الوزراء الحق في اصدار لوائح خاصة تنظم اجازات موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي وذلك بناء على اقتراح وزير الخارجية .

مادة - ١٩ -

لا تمنح اجازات موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي السنوية الا بموافقة وزير الخارجية على انه يجوز لرئيس البعثة منح الاجازات المحلية ولا يجوز لرئيس البعثة مغادرة ارض الدولة المعتمد لديها الا بموافقة وزير الخارجية .
كما لايجوز لموظفي البعثات مغادرة دائرة اختصاصهم لاي سبب الا بموافقة رئيس البعثة التي يعملون فيها او يتبعونها ، وعلى رئيس البعثة بدوره ان يبلغ الوزارة بذلك .



الفصل الرابع

في المرتبات والعلاوات وبدل التمثيل وغيره

مادة - ٢٠ -

تحدد مرتبات اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة - ٢١ -

يمنح اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي علاوة اغتراب وعلاوة عائلة وبدل تمثيل وبدل ملابس وبدل سفر وبدل سكن ومصروفات انتقال لهم ولزوجاتهم واولادهم وخدمهم ومن يعولهم من امسراد اسرهم وذلك بناء على اقتراح وزير الخارجية بعد موافقة وزير المالية على الوجه وبالشروط التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

مادة - ٢٢ -

تكون سكنى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي في مسكن تقوم وزارة الخارجية بتهيئته وذلك وفقا للقواعد التي يقرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية .

الفصل الخامس

في التسليح

مادة - ٢٣ -

لوزير الخارجية حق تنبيه اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الى ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم او لمقتضيات وظائفهم ويكون التنبيه شفويا او كتابة ، واذا تكررت المخالفات او استمرت اقيمت الدعوى التأديبية .

مادة - ٢٤ -

يتولى التحقيق فيما ينسب الى اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي وكيل الوزارة بالنسبة لرؤساء البعثات ولاعضاء السلك الملحقين بديوان الوزارة ورؤساء البعثات كل بالنسبة لاعضاء السلك الملحقين بالبعثة التي يرأسها او التابعين لها ، ولوزير الخارجية ان يباشر التحقيق بنفسه . ويجوز لايهم ان ينتدب من يراه من اعضاء السلك لمباشرة التحقيق على الا تقل درجته على درجة العضو المطلوب اجراء التحقيق معه .

مادة - ٢٥ -

مع مراعاة حكم المادة ٣١ لوزير الخارجية ان يأمر بوقف العضو من درجتي سفير ووزير مفوض من عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك . ولوكليل وزارة الخارجية هذا الحق بالنسبة الى



غير هؤلاء من أعضاء السلك على ان لا تتجاوز مدة الوقف في الحالتين شهرا الا بقرار من مجلس التأديب المختص .

ولرئيس البعثة عند وجود اسباب خطيرة وموجبة للاستمجال ان يوقف اي عضو من اعضاء البعثة التابعيين له على الا تزيد مدة الوقف على شهر ، ويجب ان تبلغ الوزارة فورا بذلك ، ولو ككل الوزارة الحق في الغاء الوقف او مده مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة السابقة .

مادة - ٢٦ -

يصدر القرار بالاحالة الى المحاكمة التأديبية من وزير الخارجية اذا كان العضو المحال اليها من درجتي سفير او وزير مفوض كما يصدر القرار من وكيل وزارة الخارجية بالنسبة لباقي اعضاء السلك .

ويجب في كل الاحوال ان يتضمن القرار بيانا بالتهمة المنسوبة الى العضو ويبلغ العضو بهذا القرار وتاريخ الجلسة لمحاكمته بكتاب مسجل قبل تاريخ الجلسة المذكورة بعشرين يوما على الاقل .

مادة - ٢٧ -

يكون تأديب اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي من اختصاص مجلس تأديب يشكل في وزارة الخارجية على وجه الاتي :

١ - رئيس ادارة التشريع والقضايا بوزارة العدل - رئيسا
اعضاء :

٢ - المدير العام لادارة الخدمة المدنية بالحكومة الاتحادية

٣ - احد رؤساء النيابة العامة ينتدبه النائب العام

٤ - اثنان من مديري الادارات بوزارة الخارجية يعين احدهما بقرار من وزير الخارجية ويختار العضو المحال الى المحاكمة التأديبية ثانيهما وذلك قبل موعد المحاكمة بثلاثة ايام على الاقل والا اختاره وزير الخارجية .

واذا كانت التهمة موجهة الى من هو في درجة سفير او وزير مفوض فيشكل المجلس على الوجه الاتي :

١ - وزير العدل - رئيسا
اعضاء :

٢ - وكيل وزارة الخارجية او من ينوب عنه
٣ - احد مستشاري المحكمة العليا الاتحادية

ينتدبه رئيسها

٤ - النائب العام او من يقوم مقامه عند غيابه
٥ - رئيس ادارة التشريع والقضايا بوزارة

العدل



وعند غياب وزير العدل او وجود مانع لديه
يندب مجلس الوزراء وزيرا يحل محله .

مادة - ٢٨ -

لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحا الا
اذا حضره جميع الاعضاء بما فيهم الرئيس ، وتكون
جلساته سرية ، ويصدر القرار باغلبية الراء .

مادة - ٢٩ -

في حالة وجود سبب من اسباب التنحى
المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة الى
رئيس المجلس او احد اعضائه وجب عليه التنحي
عن نظر الدعوى التأديبية ، وللعضو المحال الى
المحاكمة حق طأب رده على ان يتقدم بهذا الطلب
في اول جلسة . ويفصل المجلس في طلب الرد في
غيبه المطلوب رده .

مادة - ٣٠ -

لمجلس التأديب من تلقاء نفسه او بناء على
طلب العضو المحال الى المحاكمة التأديبية ان يأمر
باستيفاء التحقيق وله ان يمهد بذلك الى احد
اعضائه .

وله ان يسمع الشهود وان يطلع على الوثائق
والمستندات وان يطلب حضور من يراه ،
لاستجوابهم .

وللعضو المحال الى المحاكمة التأديبية في جميع الاحوال
ان يطلع على التحقيقات التي اجريت وعلى جميع
الاوراق المتعلقة بها وله ان يأخذ صورة منها كما
له ان يطلب ضم التقارير السنوية عن كفايته
الى ملف الدعوى التأديبية .

مادة - ٣١ -

لمجلس التأديب ان يوقف العضو المحال الى
المحاكمة التأديبية حتى تتم محاكمته اذا اقتضت
مصلحة التحقيق او المصلحة العامة ذلك .

ولا يترتب على وقف العضو عدم صرف مرتبه
ومرتباته الاضافية وبدل تمثيله وما يمنح له
من مبالغ اخرى ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف
ذلك .

مادة - ٣٢ -

للعضو المحال الى المحاكمة التأديبية ان يحضر
جلسة المحاكمة وله ان يناقش الشهود وان يدافع
عن نفسه كتابة او شفها وله ان يوكل محاميا عنه
واذا لم يحضر العضو المحال الى المحاكمة التأديبية
او لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم في غيبته بعد
التحقق من صحة ابلاغه بقرار الاحالة وبتاريخ
الجلسة المحددة لمحاكمته .

مادة - ٣٣ -

تنقضي الدعوى التأديبية باستقالة العضو



المحال الى المحاكمة وتبولها ، وذلك كله قبل صدور قرار مجلس التاديب .

مادة - ٣٤ -

العقوبات التي يوقعها مجلس التاديب هي :

١ - الاذار

٢ - اللسوم

٣ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش او المكافاة او مع الحرمان من كل او بعض المعاش او المكافاة وذلك مع مراعاة احكام قانون التقاعد .

على انه في حالة توقيع عقوبة العزل من الوظيفة يجب ان يكون الموظف قد اتى افعالا تسيء الى سمعة السلك الدبلوماسي والقنصلي ولم تغد في رده اي من العقوبات التاديبية الاخرى او يكون قد اخل اخلايا خطيرا بواجباته الرسمية ، ويتمين ان يصدر قرار مجلس التاديب في هذه الحالة باغلبية اربعة اصوات .

مادة - ٣٥ -

يجب ان يشتمل قرار مجلس التاديب على الاسباب التي بني عليها وان يوقعه الرئيس والاعضاء وان يبلغ به العضو بخطاب مسجل خلال اسبوعين من تاريخ صدوره .

الفصل السادس

في انتهاء الخدمة

مادة - ٣٦ -

يعتبر مستقبلا من وظيفته كل من يتزوج من اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي خلافا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٦ من هذا القانون .

مادة - ٣٧ -

تطبق على اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي احكام قانون التقاعد رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ .

مادة - ٣٨ -

يجوز ابقاء عضو السلك الدبلوماسي والقنصلي بعد انتهاء خدمته لمدة لا تجاوز شهرا واحدا لتسليم ما في عهده ، ولا يجوز مد هذا الميعاد الا بموافقة وزير الخارجية لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اذا اقتضت الضرورة ذلك .
وتصرف له عن كل شهر من مدة التسليم مكافاة تعادل مجموع ما كان يصرف له شهريا قبل انتهاء خدمته .

مادة - ٣٩ -

في حالة وفاة احد اعضاء السلك الدبلوماسي



والتنصلي المعينين في الخارج يصرف لعائلته مبلغ يعادل مجموع ما كان يتقاضاه عن شهر وتحمل الحكومة نفقات نقل جثمانه الى الجهة التي تدفن فيها بليبيا اذا طلبت ارملته او ورثته دفنه فيها .
واذا توفي في الخارج احد افراد عائلة عضو السلك الدبلوماسي والتنصلي المقيمين معه الذين يعولهم تتكفل الحكومة كذلك نفقات نقل جثمانه الى الجهة التي تدفن فيها بليبيا اذا طلب العضو ذلك .

وتسري احكام هذه المادة على الموظفين الاداريين والخبين التابعين للسلك الدبلوماسي والتنصلي .

الباب الثالث

في واجبات واختصاصات اعضاء السلك

الدبلوماسي والتنصلي

الفصل الاول

في واجبات اعضاء السلك الدبلوماسي والتنصلي

مادة - ٤٠ -

على اعضاء السلك الدبلوماسي والتنصلي ان يقيموا في المدينة التي بها مقر وظيفتهم ولا يجوز ان يقيموا بعيدا عنها الا لاسباب يقرها وزير الخارجية .

ويجب الا يفضوا باية معلومات او ايضاحات عن المسائل التي تكون سرية بطبيعتها او بمقتضى تعليمات خاصة ويظل الالتزام بالكتمان قائما ولو بعد انتهاء خدمتهم .

الفصل الثاني

في اختصاصات اعضاء بعثات التمثيل

التنصلي

مادة - ٤١ -

اعضاء بعثات التمثيل التنصلي مكلفون بمساعدة وحماية مواطنيهم الموجودين في دائرة اختصاصهم وعليهم ان يحافظوا على مصالح التجارة والصناعة الليبية .

مادة - ٤٢ -

يخصص في مقر كل تنصلية سجل لتقيد اسماء الليبيين المقيمين في دائرة اختصاصها ويكون التقيد فيه بناء على طلب ذوي الشأن وما يقدم من المستندات التي تثبت جنسيتهم الليبية .

وعلي كل ليبي يقيم مدة ستة اشهر او اكثر في دائرة التنصلية ان يقيد اسمه في السجل ويكون التقيد بلا مقابل اذا طلب خلال ستة اشهر من بدء الاقامة في دائرة البعثة ويؤدي عنه الرسم المقرر اذا طلب بعد انتهاء المدة المذكورة .



مادة - ٤٣ -

يباشر اعضاء بعثات التمثيل القنصلي
الاختصاصات المخولة للقناصل بموجب اقوانين
الخاصة واللوائح والعرف .

ولهم على وجه العموم وفي حدود المعاهدات
والمعاهدات والامفاقات مبنشره الاختصاصات النديه
على الاتمارض مع قوانين البلاد التي يؤدون فيها
اعمالهم ، وبشرط اتباع احكام القواين واللوائح
الليبيه :

١ - قيد مواليد الليبيين ووفياتهم في حدود
دوائر اختصاصهم .

٢ - تحرير عقود الزواج متى كان كلا
الزوجين او احدهما ليبي الجنسية . ويكون
لاعضاء بعثات التمثيل القنصلي في هذا الشأن
نفس السلطات والاختصاصات المحولة للموثقين
في ليبيا .

٣ - تحرير اشهادات الطلاق وشهادات
التصادق عليه .

٤ - تحرير اشهادات الاعتراف بالبنوة متى
كانت صادرة من ليبي .

٥ - تحرير اعلامات ثبوت الوراثة بمعد
استيفاء التحريات التي يرونها لازمة .

٦ - تحرير جميع الاقترارات القانونية الصادرة
من ليبيين مع حلف اليمين او بدونه .

٧ - التصديق على امضاءات الليبيين .

٨ - اعطاء شهادات بقاء على قيد الحياة
لليبيين وكذلك للاجانب اذا كانوا في حاجة الى
استعمالها في ليبيا .

٩ - اصدار جوزات السفر وتجديدها وما
يتعلق بها من اعمال ، والتاثيرات على جوزات
سفر الاجانب .

١٠ - اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية في
حالة وفاة ليبي عن اموال في دوائر اختصاصهم
وعلى الاخص متى كان الوراثة غائبين او مجهولين
او كان بينهم ناقصو او عديمو اهلية لا ينوب
عنهم احد . وعليهم ان ينوبوا عن هؤلاء الوراثة
امام القضاء ولهم بعد استئذان الوراثة او الوزارة
ان ينفقوا من مال المتوفي الذين يكون تحت يدهم
او يكملهم الحصول عليه فيما تقتضيه مستلزمات
الدفن او نقل الرفات وتجهيزها ، وفي الوفاء
بالالتزامات العاجلة للمتوفي والضرورية للحصول
والتحفظ على امواله .

١١ - استلام الوصايا على سبيل الامانة
من يد الوصي نفسه اذا كانت هذه الوصايا
رسمية او مكتوبة باكملها بخطه وعليها توقيع
او كانت ورقة الوصية مصدقا على توقيع الوصي
عليها . ويحرر بالاستلام محضر يوقع عليه كل
من عضو بعثة التمثيل القنصلي والموصي

وشاهدان . ويختم الظروف الذي توضع فيه الوصية ويرفق بالحضر ويحفظ كل ذلك في محفونات القنصلية . ولا يجوز سحب الوصية المودعة بهذه الصفة اثناء حياة الموصي الا للموصي نفسه ويحرر حينئذ محضر بالسحب يوقع عليه عضو بعثة التمثيل القنصلي والموصي وشاهدان ويحفظ محضر السحب مع الابداع في محفونات القنصلية ويرسل في الحال صورة من هذين المحضرين الى وزارة الخارجية لتحفظ وتفتح الوصية بعد وفاة الموصي بناء على طلب ذوي الشأن بواسطة عضو بعثة التمثيل القنصلي بحضور شاهدين ويفتحها هذا العضو من تلقاء نفسه ان لم يحضر احد من ذوي الشأن خلال ثلاثة اشهر بعد وفاة الموصي ، ويجوز انقاص هذه المدة باتن من وزير الخارجية ويحرر محضر بفتح الوصية ترسل صورة منه مع صورة رسمية من الوصية الى وزارة الخارجية لتحفظ بها . اما الاصل فيبقى في محفونات القنصلية ما لم يصدر امر من السلطات المختصة بتقديمه .

١٢ - تحرير التصرفات الصادرة من لبيين ، وكذلك التصرفات التي يكون اطرافها كلهم او بعضهم من الاجانب اذا كانت متعلقة باموال موجودة بليبيا وتكون لهذه المحررات قوة المحررات الرسمية في ليبيا .

١٣ - تسليم صورة رسمية من المحررات التي يقومون بتحريرها مترجمة الى لغة البلاد التي يؤدون فيها اعمالهم وكذلك صورة مترجمة الى اللغة العربية من المحررات المكتوبة بلغة تلك البلاد .

١٤ - التصديق على الامضاءات الموقع بها على المحررات الصادرة من سلطات البلاد التي يؤدون فيها اعمالهم اذا كان الغرض من تلك المحررات الاحتجاج بها امام السلطات الليبية وكذلك التصديق على الامضاءات الموقع بها على المحررات الصادرة من السلطات الليبية اذا كان الغرض الاحتجاج بها امام السلطات الاجنبية .

١٥ - السعي في فض المنازعات التي تقوم بين الليبيين او بين الليبيين والاجانب بالطرق الودية متى طلب منهم ذلك .

١٦ - الحكم بصفة محكمين متى رفع الامر اليهم في المنازعات القائمة بين الليبيين الموجودين في دوائر اختصاصهم بشرط ان يتنازل الخصوم في مشاركة التحكيم عن جميع طرق الطعن في الحكم وان يرخصوا لعضو بعثة التمثيل القنصلي بسان يعمل كمحكم مفوض له بالصلح غير مقيد في عمله بالاجراءات والقواعد القانونية .



الفصل الثالث

في الرسوم القنصلية

مادة - ٤٤ -

تحدد بلائحة يصدرها وزير الخارجية بالتشاور مع وزيرى العدل والمالية الرسوم التي تحصلها وزارة الخارجية مقابل الخدمات التي تقوم بها .

مادة - ٤٥ -

يعفى من اداء كامل الرسوم في الاحوال الاتية :

- ١ - اذا ثبت فقر صاحب الشأن وكان ليبييا . ويكون تقدير حالة الفقر من اختصاص عضو البعثة المختص او مدير الادارة بالوزارة حسب الاحوال
 - ٢ - اذا وجد نص قانوني او معاهدة تكون ليبييا طرفا فيها تنص على الاعفاء .
 - ٣ - اذا كانت الوثيقة المفروض عليها الرسم مطلوبة لادارة حكوميه في ليبييا او كانت لصالحها .
 - ٤ - المعاملات المتعلقة بالطلبة الليبيين الموفدين في الخارج .
 - ٥ - المعاملات المتعلقة بالنفقة الشرعية .
 - ٦ - المعاملات التي يحتاج اليها الموظف وانراد اسرته بسبب اقامته او وجوده خارج ليبييا بحكم وظيفته .
- وكما يجوز اعفاء السلطات الاجنبية اعفاء كاملا على سبيل المجاملة وبشرط المعاملة بالمثل .

الباب الرابع

احكام خاصة ببعثات التمثيل الدبلوماسي

والقنصلي

مادة - ٤٦ -

اذا غاب رئيس البعثة او وجد ما يمنعه عن مباشرة عمله يحل محله عضو البعثة الذي يليه في الوظيفة .

مادة - ٤٧ -

يجوز بمرسوم ان يعهد برئاسة بعثة التمثيل الدبلوماسي الى احد المستشارين او السكرتارين ، وفي هذه الحالة يمنح رئيس هذه البعثة لقب « قائم باعمال البعثة الدبلوماسية » .

مادة - ٤٨ -

يتبع جميع اعضاء بعثة التمثيل القنصلي رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي في البلد او في البلاد التي يؤدون عملهم فيها ويخضعون لاشراجه ، وعليهم تنفيذ ما يصدره اليهم من الاوامر نسبي حدود اختصاصاتهم .



مادة - ٤٩ -

يجوز لوزير الخارجية ان يندب موظفين من الوزارات الاخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين او ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، وذلك على الوجه والشروط التي يحددها مجلس الوزراء على ان تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرتين (ا) و (ب) من المادة ٦ من هذا القانون .

مادة - ٥٠ -

مع عدم الاخلال بحق الوزارات ذات الشأن في التوجيه والاتصال المباشر بالملحقين الفنيين التابعين لها او الذين يتصل نشاطهم باعمالها يكون الملحقون الفنيون خاضعين لاشراف رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسية وخاصة فيما يتعلق بصلاتهم بالهيئات المحلية في دوائر اختصاص البعثة وعليهم ان يطلعوه على تقاريرهم قبل ارسالها الى الوزارة المختصة .

الباب الخامس

احكام عامة وانتقالية

مادة - ٥١ -

تقوم اللجنة المؤقتة المنصوص عليها في المادة التالية خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون باختيار الموظفين الحاليين في وزارة الخارجية وفي البعثات في الخارج الصالحين للتعين في درجات السلك الدبلوماسي والقنصلي التي تتناسب مع مؤهلاتهم ومدى خدمتهم وكفاءتهم ، ويجوز للجنة في هذا الشأن اغفالهم من الشروط المنصوص عليها في المادة (٦) ما عدا الفقرتين (ا) و (ب) .

واللجنة بالنسبة للموظفين الذين لم يقع عليهم اختيارها ان تعينهم في وزارة الخارجية في الوظائف الادارية او الكتابية او تضعهم تحت تصرف ادارة الخدمة المدنية بالحكومة الاتحادية لتعيينهم في وظائف اخرى تتناسب مع حالاتهم ودرجاتهم .

مادة - ٥٢ -

تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة من :

١ - وزير الخارجية - رئيسا
اعضاء :

٢ - وكيل وزارة الخارجية .

٣ - احد اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الحاليين من درجة سفير يعينه مجلس الوزراء .

٤ - رئيس ادارة التشريع والقضايا بوزارة العدل .

٥ - المدير العام لادارة الخدمة المدنية بالحكومة الاتحادية

ولا تعتبر اجتماعات اللجنة صحيحة الا اذا



حضرها اربعة من اعضائها على الاقل بما فيهم الرئيس . وتتخذ القرارات باغلبية عدد الاعضاء الحاضرين ، وفي حالة التعادل يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويجب ان يوجه الرئيس الدعوة الى الاعضاء للاجتماع بخطابات مسجلة قبل الموعد المحدد للاجتماع بعشرة ايام على الاقل .

مادة - ٥٣ -

استثناء من احكام المادتين ٧ و ٩ من هذا القانون يعين موظفو وزارة الخارجية الحاليين الذين يختارون حسب احكام المادتين السابقتين راسا في درجات السلك الدبلوماسي والقنصلي المناسبة وتحسب لهم اقدميتهم في الدرجة من تاريخ هذا التعيين .

مادة - ٥٤ -

يخضع الموظفون الاداريون والكتابيون بالوزارة وبالبعثات الدبلوماسية في الخارج لقانون الخدمة المدنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ .

ويشترط الا يكونوا متزوجين من غير ليبية وتسري عليهم في هذا الشأن احكام المادة ٢٦ من هذا القانون .

وتطبق عليهم مدة خدمتهم في البعثات الخارجية الاحكام الخاصة بالمعلاوات ويسدل التمثيل وغيره وبالاجازات الواردة في هذا القانون وذلك على الوجه والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الخارجية .

مادة - ٥٥ -

يجوز لرؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ان يستخدموا موظفين محليين للاعمال الكتابية والترجمة والصيانة والنظافة وذلك طبقا والحدود التي يصدر بها قرار من وزير الخارجية .

مادة - ٥٦ -

تطبق قوانين الخدمة المدنية للحكومة الاتحادية وقواعد القانون الدولي والعرف فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون .

مادة - ٥٧ -

يصدر وزير الخارجية اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون

مادة - ٥٨ -

على وزراء الخارجية والعدل والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أدريسى

صدر بقصر دار السلام العامة بطبرق في ٩
ربيع الاول سنة ١٣٧٩ هـ.

الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ م.

بأمر الملك

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
عبد الحميد عطيه الديباني

**وزير الخارجية بالنيابة
وهبي البوري**

**وزير العدل
عبد الحميد عطيه الديباني
وزير المالية**

اسماعيل بن الامين